المحاضرة رقم 4

النقد الظاهري " نقد التصحيح "

قسم : التاريخ

المقياس : منهجية و تقنية البحث التاريخي 2

المستوى الدراسي : السنة الثانية ليسانس

وحدة التعليم : أساسية

السداسي : الثالث

الرصيد : 3

المعامل : 2

الحجم الساعي : 1 سا و 30 د

اسم و لقب الأستاذ : طارق بن زاوي

البريد الإلكتروني : tarek.benzaoui@univ-msila.dz

أهداف المحاضرة : أن يكون الطالب قادرا على التحكم في عملية نقد الوثيقة التاريخية .

سؤال المكتسبات القبلية : كيف تتعامل مع المصادر التاريخية ؟

أسئلة : 1- فيم تتمثل إشكالية المنهج التاريخي ؟

2- ماهي الإحتمالات الواردة في نقد التصحيح و التي ترتبط بأصل الوثيقة ؟

المراجع :

- أسد رستم، **مصطلح التاريخ**، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط1، 2002م .

-ليلى الصباغ، **دراسة في منهجية البحث التاريخي**، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق، 1979م .

-حسن عثمان، **منهج البحث التاريخي**، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1970م .

-عبد العزيز الدوري، **نشأة علم التاريخ عند العرب**، إصدارات مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2000م .

-ناصر الدين سعيدوني، **أساسيات منهجية التاريخ**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000م .

-إدوارد كار، **مـــا هـو التـاريخ**، ترجمة ماهر كيلاني وبيار عقل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1980م .
-مُحَمَّد عثمان الخشت، **فـن كتابـة البحـوث العلميـة وإعـداد الرسـائل الجامعيـة**، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دون تاريخ .

1. نقد المادة التاريخية :

إنّ التعامل مع المادة التاريخية المتوفرة لدينا و تحليل الاستدلالات التي تقودنا إلى ملاحظات تحدد موقفنا من الواقعة التاريخية يمثل أساس عملية النقد الشاقة التي تتطلب مراسا طويلا ، و ما دام النقد سلوكا مكتسبا و ليس ميلا طبيعيا لدى الإنسان ، فإنه يقتضي تلقينه و المداومة عليه حتى يكتسب الباحث الشجاعة الأدبية و النظرة المتفتحة ، لأنّ التسليم بالوقائع كما يقول أحد الفلاسفة هو نوع من الجبن العقلي .

تتمثل إشكالية المنهج التاريخي في تسليط النقد على الوثيقة ، لأنّ الأصل في التاريخ الاتهام و ليس براءة الذمة ، فالمؤرخ و الحالة هذه هو رائد حكمته ، و لهذا وجب عليه تطبيق النقد التام على الوثيقة التاريخية التي بين يديه للتعرف على أي جزء منها يمكن أن يوثق به ؟ و ما هو القدر يمكن قبوله من ذلك الجزء الذي وثق به ؟ و إلى أي حد يمكن الاطمئنان إليه ؟

و هذا ما تحاول عملية النقد و التمحيص بمختلف جوانب معالجتـه (النقـد الخـارجي و الباطني السلبي و الإيجابي) و الإجـابة عنه انطلاقا من التقيد بقواعد خاصة تتصل بأصول و مراجع و مضامين المادة العلمية .

2 – النقد الخارجي أو الظاهري :

يهدف أساسا إلى إثبات صحة الأصل للوثيقة و التأكد من صحته و سلامته من أي تحريف يكون قد طرأ عليه و التثبت من أنّه على الحالة التي وضعه عليها صاحبه و هو ينقسم إلى نقد التصحيح و نقد المصدر :

3 – نقد التصحيح :

يهدف إلى إثبات صحة الأصل التاريخي للوثائق ، و يعمل على إعادة الوثيقة إلى حالتها الأصلية أي ترميمها و إرجاعها إلى وضعها الأول إذا كان قد طرأ عليها تغيير ، فإذا كان المصدر مكتوبا يواجه الباحث عدة احتمالات ، و استخلاصها التي يطرحها نقد التصحيح عادة ما يقوم به المختصون في تحليل الوثائق التي يستعين بها الباحث لهذا الغرض ، و الإحتمالات الواردة في نقد التصحيح ترتبط بأصل الوثيقة أو انعدامه ، و يمكن إجمالها في ما يلي :

أ – احتمال أن يكون أصل الوثيقة موجودا ، و في هذه الحال يتحتم على الباحث إثبات صحة الأصل التاريخي للوثيقة بالتأكد من أنّه يرجع إلى من نسب إليه ، و ذلك بتطبيق قواعد نقد المصدر التي تتصل بفحص الورق و الخط و الحبر و الأختام و نوعية الكلمات المستعملة و التعرف على كاتب الوثيقة و مكانته و موقفه من الأحداث ، و هذا ما يجعل مهمة الباحث في إثبات أصل الوثيقة تتصل باختصاص علـــم الوثائق و علـوم اللغة و غيرها من المعارف المساعدة على تحليل الوثيقة .

ب – احتمال أن يكون أصل الوثيقة مفقودا و ليس هناك سوى نسخة واحدة من هذا الأصل يحتمل أن تكون بها أخطاء و أغلاط وقعت نتيجة النقل و الاقتباس ، و هنا يجب أن يلتجئ الباحث إلى قواعد تخمينية تقريبية لحصر التحويرات التي قد تكون طرأت على الوثيقة الأصلية المفقودة ، سواء كانت هذه التحويرات أخطاء إدراك مثل عدم إتمام الجمل أو تحوير معنى بعض الكلمات أو الجمل للمعنى الإجمـالي للوثيقة أو خطأ تحريف مثل إهمال النقاط و إسقاط الحروف ، و يعتمد عادة في حصر الأخطاء على لغة و طبيعة المعلومات التي تتضمنها الوثيقة .

ج – احتمال وجود نسخ عديدة مختلفة لوثيقة ضاع أصلها ، و في هذه الحال نقارن النسخ فيما بينها ، و يعتمد على أقرب نص منها إلى الأصل باعتباره أقل أخطاء و أقرب إلى تاريخ الأحداث المسجلة بالوثيقة ، مع الإقرار بأن النص المعتمد هو في الواقع نص تخميني لا يعوض النص الأصلي المفقود بأي حال من الأحوال .

و هذه الاحتمالات نفسها التي تطبق على الوثيقة المكتوبة يمكن إجراؤها على الرواية الشفوية ، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف طبيعة المصدر الشفوي و مواصفاته فالباحث في تعامله مع الرواية الشفوية باعتبارها مصدر الحادثة التاريخية يواجه عدة احتمالات منها :

أ – احتمال وجود رواية واحدة للحادثة التاريخية أو ما يعرف برواية الآحاد ، مما يستلزم الحذر بحيث ينصب الاهتمام على إيجاد الشواهد و الأدلة التي تؤكدها أ و تنفيها ، و إذا تعذر ذلك وجب على الباحث أن يشيد إلى ذلك صراحة مع إسنادها إلى صاحبها .

ب – احتمال ورود عدة روايات مختلفة و متعددة لحادث تاريخي واحد ، الأمر الذي يتوجب على الباحث غربلة هذه الروايات و تحليها و مقابلتها لاستخلاص الحقيقة منها ، و ذلك بتحديد ما وود فيها من حيث الزمان و المكان و الأشخاص مع عدم الالتجاء إلى التوفيق بين مضمون الروايات المتضاربة ، فلا عبرة بتعدد الروايات لأنّ الحادث واحد في الواقع ، و في حالة التعارض على الباحث أن يثبت الروايات المتعارضة بنصها دون ترجيح أو توفيق بينها.

ج – احتمال عدة روايات لحادثـــة واحدة مع وجــود رواية تخالف ذلك الإجماع ، فلا يجــوز و الحالة هذه ترجيح الكثرة على الإفراد إذ يحتمل أن يكون الرأي الواحد هو الصحيح ، و لهذا يرجع الباحث إلى تحليل مصدر تلك الروايات من حيث الزمان و المكان و الشهرة ، فإذا انتهى إلى ترجيح واحدة على أخرى فعليه أن يجانب الحكم النهائي ، آملا في العثور على أدلة جديدة ، لاسيما إذا كانت الرواية تتعلق بأحداث تتصف بالتداخل و الاضطراب كالحروب و الثورات و التغيرات الاجتماعية و السياسية .

د – احتمال اتفاق روايات عدة على حدث تاريخي واحد ، فعلى الباحث في هذه الحالة ألا يأخذ هذا التواتر كدليل قاطع على صحة الحادثة ، و ذلك لاحتمال أن تكون تلك الروايات كلها منقولة عن بعضها البعض ، و تستند إلى مصدر واحد قد لا يوثق به كالأخبار الصحفية و النشرات الدورية و غيرها ، و لهذا يجب إثبات صحة الرواية بتلمس مواطن التشابه و التطابق و الاختلافات المحتملة رغم اتفاق الروايات في عرض الحادثة .

و إذا كانت هذه الاحتمالات توجب على الباحث عدم الأخذ بالرواية الشفوية دون تمحييص و نقد ، فإنّه يجب عليه كذلك ألا يعتبر كل ما ورد في الرواية غير صحيح فيرفضه و لا يعتمد عليه ، و لا بد للباحث أيضا من عدم المبالغة في الثقة بالمصدر الشفوي فـــلا يثبت الروايـــة إلا بعد أن يخضعهـــا للنقد و المقارنة ، و أن يأخذ في ذلك بعين الاعتبار أنّ الاعتماد على الرواية يتناسب تناسبا عكسيا مع المدة التي تفصل بين وقوع الحادثة و تذكر الشاهد نظرا إلى ضعف الذاكرة و تأثير عامل الزمن .